International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

المكتبات المدرسية التونسية: خيارات الهيكلة والتنظيم نحو العصرنة

طارق حامدي
محاضر في إدارة الوثائق والمحفوظات، جامعة الشرقية، سلطنة عمان
tarek.hamdi@asu.edu.om

ملخص البحث:

المكتبات ومصادر المعلومات بالمؤسسات التربوية جزء من محيط تربوي متشعّب تشرف عليه الوزارة المكلفة بالتربية أو بالتعليم وتمثيلياتها الجهوية والمحلية. كما أن هذه المكتبات تخضع لتدخل أطراف متعددة من حيث تجميع وتكوين الأرصدة ومصادر المعلومات ومعالجتها وممارسة السلطة الإدارية عليها.

المكتبات المدرسية هي كغيرها من الهياكل الإدارية تستوجب إطار قانوني ينظمها، يضبط مهامها ودورها ويحدد علاقاتها ببقية الهياكل المرتبطة بها وكيفية إدارتها. وتحتاج هذه المكتبات لإطار بشري مختص له من الكفاءة المهنية والطموح ما يمكنه من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقراءة والمطالعة واستغلال ما توفره من مصادر معلوماتية وكل ما يتماشى وحاجيات المؤسسات التربوية المنتمية إليها. كما يجب أن يشرف على انتداب هؤلاء الإطارات وتعيينهم وارتقائهم ونقلهم هياكل إدارية معلومة ومضبوطة تتكون من الأطراف المتدخلة في مجال المكتبات والتوثيق من جهة ومن مختلف المتعاملين مع "المكتبات المدرسية" من جهة أخرى. تحاول هذه الورقة العلمية الإجابة عن: **هل الإطار القانوني والتنظيمي الحالي كاف لتحقّق "المكتبات المدرسية" ما تصبو الوصول إليه في عصرنا الحالي؟**

وتستوجب الإجابة عن هذا السؤال تحديد وتجميع ودراسة الإطار القانوني الحالي المنظم لما يسمى بالمكتبات المدرسية وأدلّة الإجراءات المعتمدة في تسييرها بالإضافة إلى حصر المكتبات الخاضعة لإشراف وزارة التربية التونسية وكيفية تجهيزها وتخصيص اعتماداتها وتبيان طرق توزيع الموارد البشرية بها وإدارة مسارهم المهني ومتابعة تنفيذهم لمهامهم.

ويخصص الجزء الثاني من الورقة لتقديم بعض الحلول الهيكلية والتنظيمية والإجرائية الممكنة للإشراف الإداري والفني على مجال المكتبات والتوثيق بوزارة التربية ولصياغة برنامج أو مخطط لمساعدة المكتبات المدرسية على مواكبة التكنولوجيا والمساعدة الفعالة في النهوض بالمنظومة التربية والتحسين من النتائج المدرسية والمعرفية لزوارها مما يبوؤها مكانة مركزية في الحياة المدرسية للتلاميذ وللإطار التربوي. ونعتمد في صياغة هذه الحلول، أساسا، على المرجعيات النظرية والمهنية ومقارنة مجال

المكتبات والتوثيق بمجالات مشابهة أو متقاربة وعلى تجارب دول تتبوء المكتبات المدرسية بها مكانة هامة وتلعب دورا أساسي في الحياة المدرسية للمتعلمين وللمعلمين.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث باعتباره يتميز بالواقعية ودراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع مما يتماشى وهذا البحث الذي يتطرق إلى دراسة هيكلة وإدارة "المكتبات المدرسية" في تونس بالاعتماد على النصوص القانونية والترتيبية والإجرائية المتعلقة بها إضافة للمواصفات والمرجعيات المهنية في ذات المجال.

الكلمات المفاتيح: المكتبات بالمؤسسات التربوية، هيكلة المكتبات المدرسية، الإطار القانوني، التنظيم الإداري، تونس.

Tunisian School Libraries: Structuring and Organizing Options Towards Modernity

Tarek Hamdi
Lecturer, Department of Documents and Archives, Al Sharqiya University, Sultanate of Oman
tarek.hamdi@asu.edu.om

Abstract

School Libraries and information centers are part of a complex educational environment supervised by the Ministry of National Education and its regional and local representations. These libraries are also subject to the intervention of multiple actors in terms of collection, documentary funds, processing and exercise of administrative authority over them.

School libraries require a legal framework that regulates them, regulates their tasks and roles, and determines their relationships with other associated structures ... These libraries need librarians equipped with professional competence and ambition to enable them to implement strategies and programs related to reading and to exploit information resources. The recruitment, appointment, promotion and transfer of these librarians must also be supervised by a known and controlled administrative structure made up of stakeholders in the field of libraries and documentation on the one hand and

the various people dealing with school's libraries on the second hand. This paper attempts to answer: is the current legal and regulatory framework sufficient for school libraries to achieve what they aspire to be in our current era?

Answering to this question requires identifying, developing and studying the current legal framework governing school libraries and the guides to the procedures adopted for their management, in addition to the list of libraries subject to the supervision of the Tunisian Ministry of Education. Also, how to equip them, award their accreditations...

The second part of the article is devoted to the presentation of some possible structural, organizational and procedural solutions for the administrative and technical supervision of the area of libraries and documentation and the formulation of a program or of a plan to help the school libraries keeping pace with technology and be an effective support for the progress of the education system and the improvement of the academic and cognitive results of its visitors, which gives them a central place in school life. To formulate these solutions, we rely mainly on theoretical and professional references, comparing the field of libraries and documentation with similar or close fields, and on the experiences of countries where school libraries occupy an important place and play a role essential in the school life of students and teachers.

To achieve the objectives, we relied on the descriptive and analytical approach because it is characterized by realism which is in line with this study which deals with the analysis of the structure and management of school libraries in Tunisia.

Keywords: School Libraries, Restructuring, Legal Framework, Organization, Tunisia.

المقدمة

إن المكتبات ومصادر المعلومات بالمؤسسات التربوية هي جزء من محيط تربوي متشعّب تشرف عليه مركزيا الوزارة المكلفة بالتربية أو بالتعليم وجهويا من خلال تمثيلياتها الجهوية والمحلية كالمندوبيات الجهوية للتربية والمراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر والمؤسسات التربوية إلخ... كما أن هذه المكتبات تخضع لتدخل أطراف متعددة من حيث تحديد دورها ومهامها وأنشطتها وتجهيزها وممارسة السلطة الإدارية عليها.

إن المكتبات المدرسية كغيرها من التقسيمات الإدارية تستوجب إطار قانوني ينظمها، يضبط مهامها ودورها ويحدد علاقاتها ببقية الهياكل المرتبطة بها وكيفية إدارتها. وتحتاج هذه المكتبات لإطار بشري مختص له من الكفاءة المهنية والطموح ما يمكّنه من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقراءة والمطالعة واستغلال ما توفره من مصادر معلوماتية لتنمية قدرات التلاميذ على التعلم الذاتي. كما يجب أن يشرف على انتداب هؤلاء الإطارات وتعيينهم وارتقائهم ونقلهم هياكل إدارية معلومة تتكون من الأطراف المتدخلة في مجال المكتبات والتوثيق من جهة ومن مختلف المتعاملين مع "المكتبات المدرسية" من جهة أخرى.

في هذه الورقة العلمية سنحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

هل الإطار القانوني والتنظيم الإداري الحالي للمكتبات المتواجدة بالمؤسسات التربوية التونسية كاف لأن تحقّق ما تصبو الوصول إليه في عصرنا الحالي؟

وتستوجب الإجابة عن هذا التساؤل تحديد وتجميع ودراسة:

- المواصفات والتوصيات وغيرها من الوثائق المرجعية المتعلقة بالمكتبات المدرسية؛
- الإطار القانوني والإداري الحالي المنظم لقطاع التربية بصفة عامة وللحياة المدرسية بصفة خاصة وذلك من خلال النصوص القانونية والترتيبية كالقانون التوجيهي المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي[1] ومختلف الأوامر الحكومية المتعلقة بالتنظيم الهيكلي لوزارة التربية ولهياكلها المركزية والجهوية؛
- دليل أو أدلّة الإجراءات المعتمدة في تسيير "المكتبات المدرسية" إن وجد؛
- حصر المكتبات الخاضعة لإشراف وزارة التربية وكيفية إدارتها وتبيان طرق توزيع الموارد البشرية بها من المختصين وإدارة مسارهم المهني ومتابعة تنفيذهم لمهامهم.

[1] القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 والمتعلق بالتربية والتعليم المدرسي.

وينقسم هذه البحث إلى ثلاث أجزاء. نتناول في الجزء الأول منها تعريف المكتبات المدرسية ودراسة العناصر الأساسية المكونة للأسس والمبادئ والشروط التي يجب أن تتوفر فيها أو تتميز بها. أمّا الجزء الثاني فيتعلق بتجميع النصوص القانونية والتشريعية والوثائق الإدارية في مجال التربية واستقراء مضامينها ودراستها اعتمادا على الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالمجال التربوي. وفي الجزء الأخير سنحاول تقديم بعض الحلول الهيكلية والتنظيمية والإجرائية الممكنة للإشراف الإداري والفني على مجال المكتبات والتوثيق بوزارة التربية التونسية. وفي صياغة هذه الحلول، تم الاعتماد على المرجعيات النظرية والمهنية ومقارنة مجال المكتبات والتوثيق بمجالات مشابهة أو متقاربة وعلى تجارب دول تتبوء المكتبات المدرسية بها مكانة هامة وتلعب دورا أساسي في الحياة المدرسية للمتعلمين وللمعلمين كفرنسا وسويسرا.

ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث باعتباره يتميز بالواقعية ودراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع بما يتماشى وهذا البحث الذي يتطرق إلى دراسة هيكلة وإدارة "المكتبات المدرسية" بوزارة التربية التونسية بالاعتماد على النصوص القانونية والترتيبية والإجرائية المتعلقة بها إضافة للمواصفات والمرجعيات المهنية في ذات المجال.

1. المكتبات المدرسية من خلال المواصفات والمراجع المهنية

يشار عادة إلى مركز المعلومات أو المكان المخصصة للاطلاع على الكتب وغيرها من مصادر المعلومات بالمؤسسات التربوية بـ"المكتبة" أو "مركز مصادر التعلّم" أو "المكتبة المدرسية". وقد عرف الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات "الإفلا" المكتبات المدرسية بكونها فضاء مدرسي للتعلم المادي والرقمي حيث القراءة والتساؤل والبحث والتفكير والخيال والإبداع من صميم تمشي التلاميذ من المعلومة إلى المعرفة وبهدف التنمية الذاتية والاجتماعية والثقافية [2].

لقد تناولت عديد من الجمعيات المهنية والهياكل الوطنية والدولية بالدرس دور المكتبات المدرسية ومهامها والخصائص التي ينبغي توفرها أو تحققها حتى تكون عامل تأثير إيجابي وعنصر فعّال في مجال التعلّم الذاتي. وفي هذه الورقة العلمية اعتمدنا على العديد من الأعمال المرجعية في مجال المكتبات المدرسية نذكر منها على سبيل المثال:

- مواصفات للمكتبات المدرسية عن جمعية المكتبات السويسرية[3]؛
- معا من أجل مدرسة الثقة عن وزارة التعليم الفرنسية 2019/2018 [4]؛

[2] IFLA. Recommandations de l'IFLA pour la bibliothèque scolaire.2015, p.17
[3] Bibliosuisse. Normes pour bibliothèques scolaires, 3eme éd., 2014
[4] Ministère de l'éducation national (France). Ensemble pour l'école de la confiance, 2018

- مواصفات الإيفلا/اليونسكو للمكتبات المدرسية [5] ؛
- توصيات الإيفلا حول المكتبات المدرسية [6] .

أدّت دراستنا للنقاط الواردة بمختلف المؤلفات التي اعتمدناها إلى استخراج ما هو مرتبط أساسا بهيكلة مجال المكتبات والتوثيق في المحيط المدرسي وأهدافه ويتمثل أساسا في:

(1) المبادئ الأساسية للمكتبات المدرسية:

- المكتبة المدرسية هي جزء أساسي من المؤسسة التربوية؛
- المكتبة المدرسية هي دعامة للمؤسسة التربوية في تحقيق مهامها التعليمية والتربوية؛
- كل مؤسسة تربوية يجب أن توفر لتلاميذها خدمة النفاذ المجاني إلى المكتبة. وقد تكون المكتبة خاصة بالمؤسسة التربوية أو تتعلق بالمكتبة العمومية؛
- المكتبة المدرسية هي مزود خدمات للتلاميذ ولإطار التدريس سواء تعلق الأمر بالحصول على المعلومات أو التعلم أو بالرغبة في القراءة؛
- توفر المكتبات المدرسية الكتب والمصادر الإلكترونية وكل أنواع الوثائق بهدف تشجيع القدرة الذاتية للتلاميذ وتطوير مهاراتهم المعلوماتية؛
- إضافة لفضاءات العمل وحفظ الوثائق، يجب على المكتبات المدرسية أن تهيأ البنية التحتية المناسبة للتعلم بشكل رسمي أو غير رسمي، فردي أو جماعي أو في إطار قسم كامل؛
- توجد المكتبة المدرسية بمركز المؤسسة التربوية.

(2) خصائص المكتبات المدرسية:

- تحتوي وجوبا على مختص في المكتبات متحصل على تكوين معترف به ويتمتع بمعارف ومهارات بيداغوجية وتعلّمية؛
- تقدم مجموعات وثائقية محددة وفق المستفيدين وذلك على أوعية متعددة وبجودة عالية تمكن من دعم البرامج الرسمية وغير الرسمية للمؤسسة التربوية؛
- لها سياسة معلنة ومشروع للتوسع وللتطور بصفة دائمة.

إن وجود هذه العناصر يعتبر ضروري لإطلاق صفة الـ"مكتبة المدرسية" على أي وحدة إدارية تعتزم تقديم خدمات معلوماتية بالوسط المدرسي. وبالتالي فإنه لا يستقيم، بالرجوع إليها، استعمال هذا

5 Fédération Internationale Des Associations Et Institutions De Bibliothèques (IFLA) / Organisation Des Nations Unies Pour L'éducation, La Science Et La Culture (UNESCO). Normes IFLA/UNESCO pour les bibliothèques scolaires, 2004

6 Fédération Internationale des Associations et Institutions de Bibliothèques, 2015. Recommandations de l'IFLA pour la bibliothèque scolaire, 2ème éd.

المصطلح للإشارة على أي محل أو قاعة مدرسية تحتوي مجموعة من الكتب ما لم يتوفر على المكونات الثلاث السابقة.

وللمكتبة المدرسية عدّة أدوار أو مهام فهي تعتبر مركز للتعلم يوفر برنامج حيوي مدمج ضمن محتوى المسار المدرسي للتلاميذ.

(3) الجوانب القانونية والإدارية والتطبيقية:

- يجب أن تدار المكتبات المدرسية في إطار استراتيجية واضحة المعالم تعترف بها كمصدر أساسي ومحوري للقراءة والبحث المعلوماتي.
- المكتبات المدرسية تحدد مع الهياكل المشرفة عليها أهدافها؛
- سلطة الإشراف تعد الإطار القانونية وتخصص الموارد المالية وتقدم المعونة الفنية؛
- الهياكل المهنية تشجيع التكوين الأساسي والتكوين المستمر بالمحيط المدرسي وينصحون بإدارة منسجمة للمكتبات سواء تعلق الأمر بتهيأتها، بنشاطها أو بتطبيق المواصفات؛
- سياسة إدارة المكتبات يجب أن تعد في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المؤسسة التربوية؛
- يجب أن تعد هذه السياسة من قبل المختص في المكتبات المدرسية بالتعاون مع المدرسين وأعوان الإطار الإداري (مدير، ناظر، متفقد، مرشد ...).

ينص الإفلا على عدة نماذج للعلاقات الممكنة بين المكتبة المدرسية والهياكل المسؤولة عنها غير أنه يخص بالذكر العلاقات التي تكون فيها المسؤولية عن المكتبة المدرسية كاملة أو جزئية للجهات المشرفة عليها أي عدم ترك مجال للاستقلالية التامة عن الهياكل التي تنتمي إليها. وتأكد الإفلا على ضرورة عرض المشروع الأولي لسياسة إدارة المكتبة المدرسية على نطاق واسع ضمن الشبكة التربوية وأن تصاحب ذلك سلسلة واسعة من النقاشات قبل اعتمادها.

2. واقع إدارة المكتبات بوزارة التربية: الإطار القانوني والتسيير

(1) الإطار القانوني والإداري للمكتبات بوزارة التربية

تشتمل المدونة القانونية والترتيبية لوزارة التربية على قائمة طويلة للنصوص وتنقيحاتها (الملحق عدد 3). ويمكن تقسيم النصوص التي تحتوي على فصول تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع مجال المكتبات والتوثيق إلى صنفين. يشمل الصنف الأول النصوص المتعلقة بتنظيم مجال التربية والتعليم المدرسي والحياة المدرسية أمّا الثاني فيجمع النصوص المتعلقة بهيكلة وزارة التربية والهياكل الخاضعة لإشرافها وتلك الضابطة لمشمولات كل منها.

أ- المكتبات والحياة المدرسية

يقر الفصل الأول من الأمر المتعلق بالحياة المدرسية[7] بأن الحياة المدرسية امتداد للتعلمات في الفصول وتتمثل في ما يتعاطاه التلاميذ من أنشطة تربوية وثقافية وفي ما يسدى لهم من خدمات في انسجام مع رسالة التربية ووظائف المدرسة. كما يعدد، في فصله الثاني، قواعد الحياة المدرسية ويذكر منها "الانسجام والتلاؤم بين محتويات التعلّم ومناهجه وبين الأنشطة المكمّلة له،

مع توظيف مختلف الأنشطة في أغراض تربوية". فيتنامى الشعور، لدى متتبع الفصول، بأن يجد للمكتبة الحظ الأوفر والحضور البارز في أنشطة المرافقة المدرسية باعتبارها امتداد للتعلّمات وفي وتكاملا معها غير أنه لا يظفر بذكرها إلّا كمجرد مثال عن فضاءات الموارد تماما كما فضاء الإنترنت وفضاء المراجعة وغيرها من الفضاءات وفق تعبير الفصل السابع من الأمر المذكور سابقا.

إن التأمل في النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالحياة المدرسية يلاحظ بوضوح عدم إيلاء المكتبات المدرسية المكانة التي تعكس دورها وما يمكن أن تقدمه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتربية فعدديا لم يقع استعمال هذا المصطلح إلا مرة واحدة كمثال على أنواع فضاءات الموارد[8]. أمّا للدلالة على الهياكل والفضاءات التي توفر الوثائق والمعلومات بصفة عامة فقد وردت في عدّة مناسبات تحت مسميات مختلفة كال "مكتبة" و"مركز التوثيق" و"التوثيق والإعلام" مما يعكس تداخل المفاهيم والمصطلحات وعدم انسجام المشرع في التعامل مع هذا المجال. وفي نفس التمشي للقراءة الظاهرية الكميّة للنصوص القانونية ورمزية مضامينها نشير إلى أن المشرع التونسي لم يذكر المكتبة في القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي إلا مرة واحدة[9] وكان ذلك في إطار ما يمكن أن توفره من رسوم ومداخيل للمؤسسة التربوية. فهذا القانون التوجيهي والذي حدّد في فصله الثاني أن التلميذ هو محور العملية التربوية وأن المدرسة تعمل على ضمان تنمية قدرات التلاميذ على التعلّم الذاتي وإتقان اللغة العربية وحذق لغتين أجنبيتين واستعمال التكنولوجيا لم يدرج ضرورة العناية بمصادر التعلم لا شكلا من خلال الجوانب المعمارية ومسببات الراحة النفسية عند دخولها ولا مضمونا من خلال الحرص على إثراء محتوياتها وتخصيص جزء من ميزانية المؤسسة أو الهياكل المشرفة عليها لتطوير رصيدها والأنشطة التي تنظمها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النقطة تتعارض وتوصيات المرجعيات الدولية، المعتمدة في هذه الورقة البحثية، والتي تنص من ضمن واجبات المؤسسة التربوية توفير فرصة النفاذ مجانا للمكتبة.

أمّا النص المنبثق عن القانون التوجيهي سابق الذكر والمتعلق بالحياة المدرسية فقد حدد أنها تتمثل في ما يتعاطاه التلاميذ من أنشطة تربوية وغيرها وأن كل الأنشطة تعتبر امتداد للتعلمات التي يتلقاها التلميذ

[7] أمر عدد 2437 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 والمتعلق بتنظيم الحياة المدرسية
[8] أمر عدد 2437 لسنة 2004 المتعلق بتنظيم الحياة المدرسية
[9] القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم الأساسي. لفصل 36.

في الفصل وفي تكامل معها. وأن من بينها الأنشطة التي تقدمها المؤسسات التربوية يوجد صنف يسمى أنشطة المرافقة المدرسية ويندرج ضمنها تدريب التلاميذ على استثمار ما توفره المكتبات ومراكز التوثيق من موارد ومراجع. لقد كان يوحي هذا التسلسل في الأفكار بوجود نقطة مضيئة في أحد فصول أو فقرات هذا المستند القانوني تثبت لنا تفطن وزارة التربية والمشرع التونسي عموما إلى أهمية دور المكتبات المدرسية وضرورة التنصيص على إدراجها ضمن المراتب الأولى لقائمة الأنشطة المرافقة والإلزامية صياغة استراتيجية لتطورها وتوفير مقومات نجاح برامجها غير أن النص قد انتهى بذكرها كمثال عن فضاءات الموارد ونزع عنها الصفة الجامعة والحاضنة لكل فضاءات المراجعة والمطالعة والنفاذ للمصادر الإلكترونية. لقد حاولنا جاهدين معرفة أسباب التمييز بين فضاء الإنترنت وفضاء المطالعة غير أننا لم نجد بين طيات النصوص الحكمة في ذلك.

على الرغم من أهمية النصوص القانونية التي عادة ما تعكس التوجهات والتصورات والاختيارات الإستراتيجية العامة فقد ترد بها بعض الهنات والنقائص خاصة وأن أغلبها تعود ركائزه إلى فترة لم تتسم بالتشاركية في بلورة الرؤى. ونأمل أن يكون للمكتبات الراجعة بالنظر لوزارة التربية حضور مادي أفضل مما سُطّر لها من أدوار بقلم المشرع.

ب- المكتبات في الهياكل التنظيمية

إضافة إلى النصوص سابقة الذكر فإن النصوص المتعلقة بمهام وهيكلة المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة التربية تعتبر أيضا من النصوص المرجعية في تجسيدا لتوجهاتها ولتركيز محاور اهتمامها وذلك سواء من خلال تواجد التقسيمات الإدارية في حد ذاتها أومن خلال حجم هذه التقسيمات (خلية، وحدة، قسم، إدارة فرعية، ... إدارة عامة). مركزيا، يوجد تقسيم إداري بحجم إدارة فرعية تسمى الإدارة الفرعية للتوثيق تحتوي على قسمين أحدهما مصلحة التصرف في الوثائق والثاني مصلحة المكتبة. وعادة ما يرفق ذكر التقسيمات الإدارية بالمهام والمشمولات المسندة لكل تقسيم غير أن الأمر المتعلق بتنظيم وزارة التربية[10] قد حدد مشمولات كل من الإدارة الفرعية للتنظيم والأساليب والإدارة الفرعية للأرشيف وصمت عن تنصيص مشمولات الإدارة الفرعية للتوثيق مما يساهم في عدم وضوح المهام الموكولة لها وصلاحياتها في ما يتعلق بالإشراف على مجال المكتبات والتوثيق في كل الهياكل الراجعة لوزارة التربية وبالتالي غياب العلاقة الهرمية بين مؤسسات السلطة المركزية وتمثيلياتها الجهوية والمحلية.

[10] أمر عدد 3779 لسنة 2009 مؤرخ في 21 ديسمبر 2009 يتعلق بتنظيم وزارة التربية والتكوين

المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر من الهياكل الخاضعة لإشراف وزارة التربية وتعنى بمجال التكوين المستمر لرجال التعليم وإعداد البحوث البيداغوجية الرامية لتطوير التعليم. ويحتوي كل من هذه المراكز على مكتبة يشرف عليها أحد المختصين في المكتبات والتوثيق تماشيا والأمر عدد 2548 لسنة 2003 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر. ويعتبر الفصل الثالث عشر من هذا الأمر أحد أهم النقاط المضيئة في مختلف النصوص الصادرة عن وزارة التربية في ما يتعلق بمجال المكتبات والتوثيق إذ ينص صراحة على دور وحدة التوثيق والإعلام كما يحدد في الفقرة الثانية منه أن من يتولى تسيير هذه الوحدة هو موثق أي من المختصين في المكتبات والتوثيق.

أمّا في المندوبيات الجهوية للتربية فقد أحدث سنة 2007 مصلحة للتوثيق[11] ملحقة بإدارة المصالح المشتركة سرعان ما حذفت في أول تحيين للنص سنة 2010[12] دون أن يقع تسمية أي مختص لتسييرها. ويعتبر هذا نوعا من التردد اللخبطة في التعامل مع مجال المكتبات والتوثيق ومجال التصرف في الوثائق والأرشيف على الحد السواء نظرا لكون هذه المصلحة أنشأت للإشراف على المجالين معا على المستوى الجهوي.

يستخلص من كل ما سبق في هذا العنصر بأن النصوص القانونية الصادرة في شأن الحياة المدرسية وهيكلة المؤسسات التي تشرف عليها وزارة التربية لم تعطي لمجال المكتبات المكانة التي تعكس أهميتها ومحورية دورها في العملية التربوية وفي تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أقرتها وزارة التربية (الملحق عدد1). ونذكر من جملة برامج هذه الوزارة ما ورد بالمخطط القطاعي التربوي 2020/2016 والتي تهدف إلى الرفع من نسبة تلاميذ البكالوريا المتحصلين على المعدّل فما فوق في مادّتي العربية والفرنسية على التوالي من 46% و16.44% سنة 2018 إلى 55% و30% في سنة 2020 [13] متسائلين عن السبل والوسائل التي تعتمدها الوزارة في ضل غياب نصوص وهياكل واضحة تمكن من مساعدة التلاميذ في اكتساب مهارات التعلم الذاتي وتطوير مكتسباتهم خارج الفصول الدراسية.

وقد نفترض أن المدونة التشريعية المذكورة سابقا كافية لتحقّق المكتبات الراجعة بالنظر لمختلف هياكل وزارة التربية، مركزيا وجهويا ومحليا، الدور المطلوب منها، فإننا نقر بضرورة الاطلاع على واقع المكتبات المدرسية واحتمال وجود وضع مغاير لما وقع استقرائه سابقا. وتبعا لذلك فإننا في العنصر

[11] أمر عدد 463 لسنة 2007 مؤرخ في 6 مارس يتعلق بضبط تنظيم ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية والتكوين
[12] أمر عدد 2205 لسنة 2010 مؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتعلق بإحداث المندوبيات الجهوية للتربية وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشمولاتها وطرق تسييرها
[13] وزارة المالية، ميزانية الدولة لسنة 2019: الباب الخامس والعشرون – وزارة التربية

التالي سنحاول دراسة واقع المكتبات المدرسية، من خلال إحصائيات وزارة التربية، وتبيان مدى تطابق واقعها مع ما نصت عليه المواصفات والمرجعيات المهنية المعتمدة في هذه الدراسة.

(2) واقع المكتبات من خلال الأرقام الإحصائية والحياة المهنية للمختصين

تصدر وزارة التربية سنويا إحصائيات مفصلة تتعلق بكل ما يرتبط بالمجال التربوي إداريا وبيداغوجيا. في هذه الدراسة اعتمدنا على إحصائيات وزارة التربية للخمس سنوات الأخيرة كما استعملنا الجزء المتعلق بوزارة التربية من ميزانية الدولة للسنوات الثلاث الأخيرة. وبالتالي فإن الأرقام المعتمدة في هذا العمل تشمل السنوات الممتدة من 2014 إلى حدود 2019.

تزعم وزارة التربية أن من أهدافها الاستراتيجية ضمن المخطط القطاعي التربوي 2020/2016 هو "ضمان جودة المنظومة التربوية من خلال تحسين مكتسبات التلاميذ وإعطاء أهمية كبرى للوظيفة التربوية للمدرسة ودفع الحياة المدرسية ... [14]". وعلى غرار الأهداف المتعلقة بالمرحلة الابتدائية، فإن البرنامج الثاني لميزانية وزارة التربية لسنة 2019 والمتعلق بالمرحلة الإعدادية والثانوية يهدف إلى تحسين مكتسبات التلاميذ وخاصة في المواد الأدبية من خلال عزمه على بلوغ نسبة 50% من تلاميذ الباكالوريا المتحصلين على المعدل فما فوق في اللغة العربية سنة 2019 بعد أن كانت حوالي 46% السنة الماضية وإلى الترفيع في نسبة تلاميذ البكالوريا المتحصلين على المعدل فما فوق في اللغة الفرنسية لـ 20% بعد أن كانت أقل من 17% سنة 2018.

في الجزء الموالي سنحاول دراسة مكانة المكتبات المدرسية اعتمادا على توزيع المؤسسات التربوية حسب مراحل الدراسة واستخراج ما تحتويه من أرقام تتعلق بها كما سنحاول استقراء ما يمكن أن يستنتج من هذه الأرقام.

أ- المرحلة الابتدائية

تصرح وزارة التربية بأن من أهداف البرنامج الأول المتعلق بالمرحلة الابتدائية للسنة المالية 2019 هو تحسين مكتسبات التلاميذ وذلك من خلال الترفيع بأكثر من 1% في نسبة التلاميذ المتحصلين على أكثر من المعدل في اللغة العربية بامتحان السنة السادسة مقارنة بسنة 2018 وبأكثر من 10% من نسبة التلاميذ المتحصلين على أكثر من المعدل في اللغة الفرنسية مقارنة بسنة 2017 غير أنها لم تشر البتة إلا إي جهود تتعلق بالقراءة أو بأي دور للمكتبات بالفضاءات المدرسية. كما تذكر وزارة التربية بأن نسبة التلاميذ المشاركين في الأنشطة الثقافية قد ارتفعت من 15% سنة 2017 إلى 20% سنة 2018 ومن

[14] ميزانية وزارة التربية 2019 ص 24

المتوقع بلوغها 25% سنة 2019 غير أن طبيعة هذه الأنشطة لم تذكر ولم نتبين إن كان للمطالعة نصيب منها.

بالجمهورية التونسية 11676003 تلميذ، يشرف على تعليمهم 64560 مدرسة ومدرس موزعون على 4589 مدرسة ابتدائية [15] تحتوي على 168 قاعة للمراجعة و264 محل خاص بالمكتبة تضمّ مجمّعةً 3745 كتاب[16]. ظاهريا، هذه الأرقام تشير إلى أن 5.75% من المدارس الابتدائية تحتوي مكتبة. غير أن وجود محل مخصص للمكتبة لا يعني ضرورة وجودها فعليا. أمّا إذا سلمنا بأن كل المحلات المخصصة للمكتبة هي فعلا مستغلة في نفس النشاط فإن هذه الأرقام تعني توفر ما معدله 0.82 كتاب بكل مدرسة وحوالي 0.00032 كتاب لكل تلميذ. وتعتبر هذه الأرقام ضعيفة جدا خاصة إذا ما قارناها بما تنص عليه الإفلا واليونسكو أي 10 كتب لكل تلميذ وبحد أدنى لا يقل عن 2500 كتاب بكل مكتبة.

وبالتالي فإن الاستنتاج الأبرز يتمثل في غياب المكتبة المدرسية في أكثر من 96% من المدارس التونسية.

ولعل الأرقام المتعلقة بالمرحلة الابتدائية لا تعني الكثير بالنسبة لإطار التدريس وللأولياء باعتبار أن التلاميذ لا يزالون في مرحلة تطوير مهاراتهم في القراءة والكتابة واعتبارا لكون تركيز مكتبات بها سيكون له تكلفة مالية كبيرة. غير أن الأمر بالمرحلة الإعدادية والثانوية قد يكون مغايرا وأن المكتبات المدرسية أكثر انتشارا بها (الملحق عدد 2).

ب- المرحلة الإعدادية والثانوية

تشمل شبكة المدارس الإعدادية والمعاهد التونسية 1508 مؤسسة تضم 911208 تلميذ و 79006 أستاذ وبواقع 982 مكتبة مدرسية أي بنسبة تقدّر بـ 65.12%. يفتقر جلها لمختص في المكتبات (انظر العنصر الموالي) ولو افترضنا إمكانية تعيينهم جميعا بالمؤسسات التربوية لما تجاوزت النسبة 6.1 % من مجموع المكتبات المدرسية و 4% من مجموع المؤسسات التربوية في كل الحالات. وما يثير الحيرة ويزيد من الشكوك حول جدية وزارة التربية في إيلاء المكتبات العناية الكافية هو التطور المضطرب والسير في الاتجاه السلبي في السنوات الأخيرة في عدد المكتبات المدرسية كما هو مبين في الرسم التالي:

[15] وزارة المالية، ميزانية الدولة لسنة 2019: الباب الخامس والعشرون – وزارة التربية
[16] وزارة التربية، الإحصائيات التربوية 2018/2017

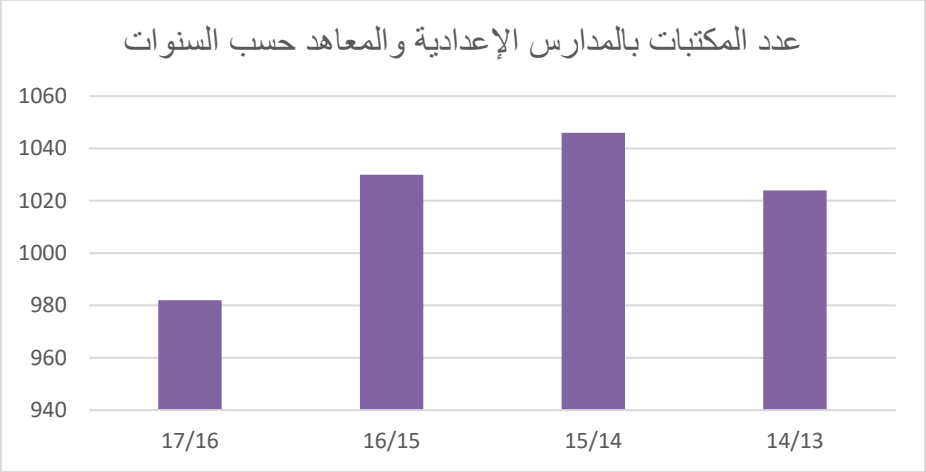

كما تشير الإحصائيات المدرسية إلى تعدد الفضاءات المتعلقة بالأنشطة المكمّلة للتعلمات بالفصول والمتداخلة في مجال القراءة والنفاذ لمصادر المعلومات. وتتمثل هذه الفضاءات في قاعات للمراجعة، وأخرى للمطالعة، وغيرها للموارد والإعلام. في الجدول التالي تطور لهذه الفضاءات مقارنة بالمكتبات المدرسية:

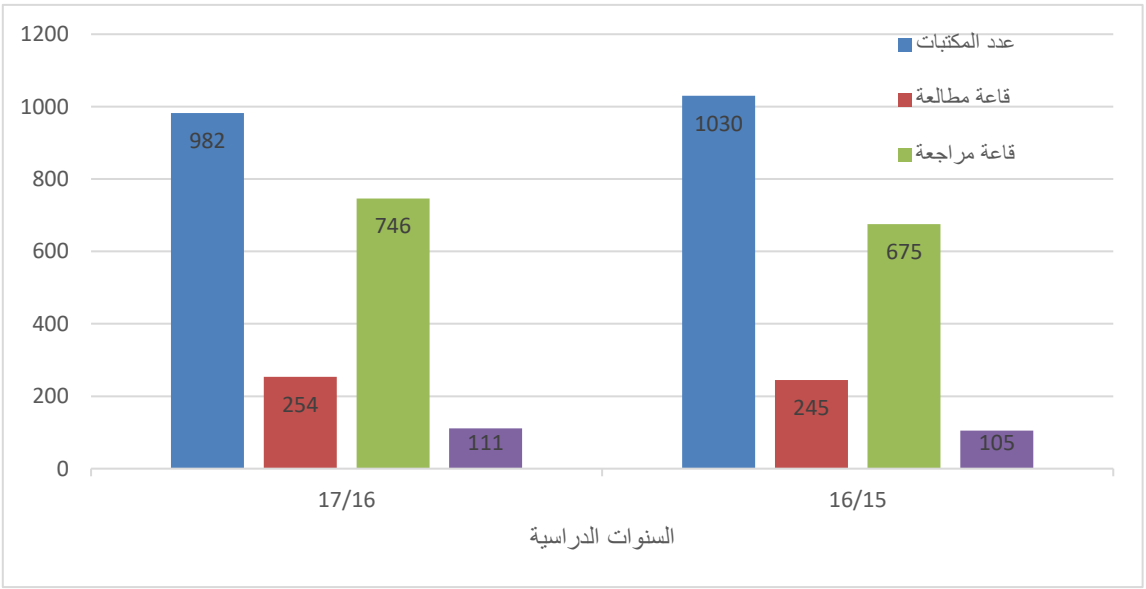

أما على مستوى تطوير الحياة المدرسية فقد أُدرِجت ببرنامج المرحلة الإعدادية والثانوية قائمة طويلة من النقاط المهمة كالصحة المدرسية والأنشطة الموسيقية والعمل التطوعي واكتشاف المواهب والطاقات الكامنة في مجال الثقافة والرياضة والفن غير أنها لم تشر لأي دور للمكتبات المدرسية ضمن

اهتماماتها فيما يتعلق بتطوير الحياة المدرسية. وقد لا يبدو ذلك غريبا إذا ما عرفنا أن الأمر المتعلق بالحياة المدرسية[17] أيضا لم يشر إلى أهمية ودور المكتبات في تطوير الحياة المدرسية.

ج- المختصين في المكتبات: الحياة المهنية والتكوين المستمر

تمثل وزارة التربية المرتبة الأولى وطنا من حيث عدد الأعوان المنتمين إلى إطارها البشري المقدر بـ 189992[18] ومن حيث المؤسسات المنتمية إليها بأكثر من 6160 مؤسسة. ومن ضمن مواردها البشرية ينتمي 60 عونا لسلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية. مقارنة بعدد مؤسساتها التي يستوجب احتواءها مكتبة فإن نسبة المكتبيين بوزارة التربية لا تتجاوز الـ 1%. ويمكن مقارنة منتسبي وزارة التربية من المنتمين لسلك المكتبات والتوثيق مع المنتمين لسلك المختصين في الوثائق والأرشيف باعتبار انتمائهم مركزيا لنفس الإدارة المركزية ولتشابه المادة الخام المتعامل معها (المعلومات والوثائق) . ونلاحظ توازن في عدد المنتسبين لهذين السلكين بتفاوت طفيف لفائدة المختصين في الوثائق والأرشيف بـ 60 مقابل 64. كما نرى بإمكانية مقارنة نسبة الاعتماد على المختصين في مجال المكتبات في بوزارة التربية مع وزارة الثقافة وذلك لانتشارهم الواسع على كامل تراب الجمهورية أولا ولكونهم يضمون عددا كبيرا من المكتبات على اختلاف تخصصاتها. حسب إحصائياتها الرسمية المنشورة عن موقعها الإلكتروني[19] فوزارة الثقافة تضم حوالي 426 مكتبة و 1273 منتمي لسلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية أي بما يقارب الثلاث مختصين لكل مكتبة. فعلى الرغم من أن عدد "المكتبات" المنتمية لوزارة التربية تتجاوز بكثير ضعف عدد المكتبات بوزارة الثقافة إلا أن عدد المختصين لديها لا يتجاوز الـ 5% من عدد المختصين في مجال المكتبات والتوثيق المنتمين لوزارة الثقافة.

تفتح وزارة التربية أبواب الانتداب لخريجي المعهد العالي للتوثيق للانتماء لسلك المكتبيين والموثقين حسب ما تسمح به الميزانية المرصودة لها. غير أنها لم تنتدب أي مختص في الثلاث سنوات الأخيرة ممّا يكرّس دائما فكرة هامشية مجال المكتبات بهذه الوزارة.

أمّا لتنمية قدرات مواردها البشرية فتعتمد وزارة التربية في مجال التكوين المستمر على أكثر من طريقة للارتقاء بقدرات موظفيها على اختلاف تخصصاتهم. وتمكن وزارة التربية منظوريها من المشاركة في مختلف الدورات التدريبية التي تنظمها جهات مختصة في التكوين المستمر أو الجهات الحكومية المتخصصة في مجال محدد على غرار مؤسسة الأرشيف الوطني غير أنها تعتمد أساسا على "برنامج وزارة التربية في تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير كفاءات الموارد البشرية" (الملحق عدد أ) وهو عبارة عن

[17] الأمر عدد 2437 لسنة 2004 والمؤرخ في 19 أكتوبر 2004 والمتعلق بتنظيم الحياة المدرسية
[18] ميزانية الدولة 2019
[19] وزارة الثقافة، متاح وفق http://www.openculture.gov.tn/dataset/les-ressources-humaines-disponibles-au-sein-de-ministere-des-affaires-culturelles-2019/resource/e301f380-1fb3-46f8-9e72-d7b80b58f571

روزنامة سنوية تعدها إدارة التكوين المستمر من الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمر. ولهذا البرنامج عدّة إيجابيات ونقاط قوّة فهو:

- وجوده دليل على اهتمام وزارة التربية بالارتقاء بالكفاءة المهنية منظوريها؛
- برنامج سنوي لم ينقطع منذ إقراره سنة 2016 ويشمل جل القطاعات بما في ذلك مجال المكتبات والتوثيق؛
- كل المصاريف تحمل على ميزانية التكوين والحضور بحلقات التدريب له صبغة إلزامية في الموافقة على المشاركة. وتعتبر هذه النقطة من الأهمية بمكان باعتبار أن أكبر الإشكاليات التي تعترض الموظفين تتمثل في عدم موافقة مرؤوسيهم على الحضور في الدورات التدريبية لأسباب تتعلق بضرورة العمل أو بعدم توفر الاعتمادات الضرورية للمشاركة.
- من السلبيات الخضوع للمنشور المتعلق بتحديد عناصر تأجير أعمال التدريب وكيفية خلاص المدربين مما يسبب في عدم الاهتمام بالإشراف عليه أو المشاركة فيه من قبل الكفاءات المتخصصة في كل مجال.
- هذا البرنامج على يعتمد على تصنيف كفاءة المتدربين حيث يصعب تحديد محتوى يتناسب مع كل الرتب الإدارية لأعوان سلك المكتبات والتوثيق مهما كانت خبرتهم ومدى تمكنهم من العناصر المزمع تقديمها خاصة لما يتعلق الأمر بتكنولوجيا المعلومات.
- لا ينبني على التدرج في المواضيع وتكاملها وتسلسلها فالأمر موكول للمكوّن دون الارتباط بالعناصر التي وقع تناولها سابقا أو تلك التي تبرمج للسنوات التالية.
- لا يميز كثيرا بين تخصص المكتبات والتوثيق وبين تخصص التصرف في الوثائق والأرشيف. قد لا يثير هذا غرابة الكثيرين سواء لتقارب التخصصات أو لعدم التمييز بينهما غير أن الجمع بين منتسبي السلكين يسبب إرباكا في تسيير الحلقات التدريبية وفي تحديد المادة العلمية المقدمة.

وختاما لهذ العنصر فإننا نستنتج أن أغلب ما يطلق عليه اسم "مكتبة مدرسية" هو وفق المواصفات الدولية والمرجع العلمية ليس بمكتبة باعتباره غير مسير من طرف مختص في مجال المكتبات ولا يحتوي على العدد الأدنى من الكتب والمصادر كما لا تحتوي على برامج لتطوير رصيده وأنشطته مستقبلا. أمّا في مجال البنية التحتية فلم تشر وزارة التربية إلى أي أشغال مبرمجة ضمن ميزانيتها لسنة 2019 تتعلق بقاعات للمكتبات سواء بالصيانة أو الإحداث وبالتالي إننا نعتقد بأن واقع المكتبات المدرسية هو **واقع اللامكتبة**.

3. الحلول والاقتراحات

نعتقد بأن مجال المكتبات المدرسية بما يمكن أن يقدمه من خدمات أو بما يمكن أن يساهم فيه من تحقيق للأهداف التربوية بمكان يستوجب أن يدرج من الأولويات المطلقة للدولة وللمجتمع والأسرة.

وحتى نبحث عن الحلول العملية الممكنة لعصرنة المكتبات المدرسية نرى من الضروري تحديد توجهاتنا من خلال الإجابة عن سؤال أي مكتبة نريد؟ أو ما المكتبة المدرسية التي نريد؟

هل هي فضاء جامد تقلدي يقدم المراجع داخل جدرانه أو هو فضاء تشاركي تفاعلي يمكن أن يكون مناسبة للتفاعل بين التلاميذ والأساتذة خارج الأقسام أو افتراضيا؟

هل يمكن استغلال تكنولوجيا المعلومات والأدوات الحديثة في التوصل وتبادل المعلومات هذا المجال؟

لا بد من تحديد دور المكتبات المدرسية: هل هي مكتبات للتلاميذ أم للمدرسين؟ للمتفقدين؟ وهذا ضروري لتحديد نوع المراجع ودرجة تعمق مواضيعها. هل هي فقط تكملة لبرامج العربية والفلسفة ... أم هي منافس لباعة الكتب من حيث توفير المصادر الضرورية والمكملة للبرامج التعليمية (الكتب الموازية)؟

وللمساهمة في النهوض بهذا المجال فإننا نقترح بعض النقاط المتعلقة بهيكلته وإدارته من خلال طرح تصور جديد وشامل يستفيد مما تحقق إلى حد الآن ويوظفه لبلوغ الأهداف التي يجب أن تحققها وفق المواصفات والمواجع الدولية والمهنية. وتنقسم هذه الاقتراحات والتصورات لجزئين. أوّلهما آني ويتعلق بالتدخل العاجل لمحاولة تطويع الأرقام المحققة في استثمار المكتبات والأرصدة وكفاءات البشرية المتوفرة في سبيل تطوير الحياة المدرسية بما يحسس جميع المتدخلين في العملية التربوية بأهمية المكتبات. أمّا الجزء الثاني فيتعلق بالأفكار والتوجهات وتصور لبرنامج أو لمجموعة من النقاط كركائز لنظام عصري متكامل للتحكم في مصادر المعلومات وجعلها في قلب العملية التعليمية ومحور أنشطة المرافقة المدرسية وامتدادا أساسيا للتعلمات التي يتحصل عليها التلميذ في الفصول.

(1) على المدى القصير

أ- في ما يخص الإطار التشريعي والإداري

قد يبدو إجراء تعديلات على النصوص القانونية مسارا طويل ويستوجب بعض الإكراهات الإجرائية تحول دون التدخل السريع لفائدة التلاميذ وإطار التدريس بصفة خاصة. غير أن وزارة التربية تستطيع إصدار مناشير وذكرات إدارية تمكن من تنفيذ بعض النقاط التالية:

- توفير قاعة مدرسية أو تخصيص إحدى قاعات الدروس لفترة محددة قصد ممارسة القراءة؛

- تخصيص فترة محدودة، قد لا تتجاوز الـ15 دقيقة، يوميا للقراءة أو لاستغلال المصادر المتوفرة في حال وجود ذلك؛
- إدراج استغلال المكتبة ضمن عناصر تقييم وتكريم التلاميذ في يوم العلم؛
- إصدار التعليمات الإدارية الضرورية لدمج قاعة المراجعة وقاعة المطالعة والقاعات المتعددة الاختصاصات وفضاء الموارد والإعلام والمكتبة تحت مسمى واحد يكون "المكتبة" أو "مصادر التعلم".
- حث المؤسسات التربوية إلى الاستغلال الأمثل للفضاءات والأرصدة التي تحتويها وتوظيفها للرقي بمكتسبات التلاميذ.
- العمل على إسداء التعليمات قصد الشروع في دراسة ميدانية دقيقة لمتطلبات المؤسسات التربوية وتحديد الحاجيات الضرورية لبلورتها ضمن برنامج وطني شامل للنهوض بالمكتبات المدرسية.

ب- المؤسسات التربوية

قد يعتبر توظيف المكتبات في هذه المرحلة صعب التحقيق باعتبار سن التلاميذ ومحدودية حركيتهم واستقلالهم عن أوليائهم. غير أن هذه المرحلة مهمّة جدا لترسيخ عادة المطالعة والقراءة والاستفادة من مختلف المصادر المكملة للتعلمات الأساسية.

وفي هذا الإطار يمكن لوزارة التربية حث المدارس الابتدائية على التواصل والتنسيق مع هياكل وزارة الثقافة قصد الاستفادة من المكتبات المتجولة وتحويل المدارس الابتدائية كنقاط قارة للتوقف عندها. كما يمكن إصدار التعليمات الضرورية للمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية باستقبال تلاميذ المرحلة الابتدائية وفق برنامج يعدّ بالتنسيق بينهم وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تحتوي على مكتبة.

هذا ويجدر بوزارة التربية بالانخراط في تشجيع التلاميذ على القراءة من خلال مكافأة التلاميذ الذين يمارسون بصفة فردية لهذا النشاط.

ويمكن للمدارس الإعدادية والمعاهد المنتمية لنفس المنطقة الجغرافية التنسيق فيما بينها لإنشاء مكتبة تضم الرصيد المتوفر لدى كل منها وتسمح باستغلاله من طرف تلاميذ كل المؤسسات.

ج- المختصين في المكتبات والتوثيق

على المدى القصير يمكن لوزارة التربية فتح باب التطوع للعمل بالمكتبات المدرسية وذلك لكامل الوقت أو لفترة محددة. ويكون التطوع لمعالجة المصادر أو للإشراف على تسيير المكتبة. ويمكن فتح الباب أمام

المتقاعدين من المهتمين بمجال المكتبات أو من العاملين بها سابقا مما يوفر على الوزارة الأعباء المالية وعناء التكوين على المدى القصير.

كما يجب على مصالح وزارة التربية الاهتمام بالبرنامج الوطني لتطوية الكفاءات وذلك بالتخلي عن التمشي الحالي والتوجه نحو التكوين وفق البرامج وحسب الكفايات. وذلك بتقسيم التعلمات الضرورية للوصول للمستوى المرغوب فيه إلى مراحل يسمح للمشاركة في كل منها أثر تحديد لمستوى كل مترشح.

هذا ويمكن لوزارة التربية فتح باب الترشح للانتماء لسلك المكتبات التوثيق لمن يرغب في ذلك بما يتناسب والنظام الأساسي المعتمد حاليا قصد الخفض قدر الإمكان من الهوة الموجودة في عدد المختصين مقارنة بعدد المكتبات المتوفرة.

(2) على المدى الطويل

قد يصعب تحديد برنامج شامل وواقعي لتصبح المكتبات الموجودة بالمؤسسات التربوية "مكتبات المدرسية" كما وقع تعريفها وتحديد مميزاتها من قبل الهياكل المهنية المختصة. ولكن لا بد من الإشارة لأهمية بعض النقاط التي نراها مفيدة لعصرنة التصرف في المكتبات المدرسية وجعلها قادرة على تبوء مكانة محورية ضمن العملية التربوية. ويمكن تبويب هذه النقاط على النحو التالي:

أ- الإطار القانوني والإداري للإشراف على المكتبات

- العمل على تحيين القانون التوجيهي والأمر المتعلق بالحياة المدرسية في اتجاه ترسيخ قناعة عامة بأهمية المكتبات ضمن المنظومة التربوية. قد تطول النقاط الممكن اقتراحها في هذا السياق غير أن إلزامية تخصيص حيز زمني يومي لاستغلال مصادر المعلومات في القراءة أو في التدريب على بعض المسائل العلمية في الرياضيات أو الفيزياء أو غيرها يبقى مهما جدا. كما نرى
- أهمية عالية لربط استغلال مصادر المعلومات بمعدل التلميذ خاصة لتكريم المتفوقين وإسعاف أصحاب المعدلات الضعيفة. هذا ويمكن بلورة بعض الأفكار في اتجاه إنجاز بحوث أو القيام بأعمال تأليفية للحط من عقوبة سلطت على التلميذ.
- تجاوز الهنات الحالية المتعلقة بالإشراف الإداري والفني على مجال المكتبات المدرسية. إنه لمن الصعب اليوم تحديد الجهة المشرفة على المختصين في مجال المكتبات والتوثيق بصفة واضحة. فانتدابهم مركزي تشرف عليه إدارة المناظرات المهنية إداريا وإدارة التنظيم والتوثيق والأرشيف فنيا غير أن كلا الإدارتان لا تملكان برنامج واضح للحاجيات وكيفية توزيعها مركزيا وجهويا. كما أن المنتمين لسلك المكتبات والتوثيق لا اشراف فني عليهم بعد تعيينهم وبالتالي فإن التصرف في المكتبات وفي المكتبيين لا هو مركزي ولا هو لامركزي. وفي هذا الصدد نرى أن

الإشراف على قطاع المكتبات بوزارة التربية لا بد أن يكون ضمن إطار عام وبرنامج وطني متجانس تتوزع فيه الأدوار ضمن نظام لامركزي تحت إشراف مركزي. في هذه الطريقة توزع الأدوار بين الإدارة المركزية والفروع الجهوية والمحلية فتوكل مهام التصور والبرمجة والتخطيط والتشريع والمراقبة لهيكل مركزي فيما تسند مهام التنفيذ كالتصنيف والترتيب والترفيف وإدارة عملية الإطلاع والجرد بالمؤسسات التربوية. كما يمكن تجميع بعض المهام الفنية كالفهرسة والتكشيف مركزيا. ويمكن الاعتماد على الهياكل المختصة للوزارة كالإدارة العامة للإعلامية والمركز الوطني لتكنولوجيا في التربية لتوفير قاعدة بيانات أو برنامج مدمج للتصرف في المكتبات.

- تخصيص الاعتمادات الضرورية لانتداب المختصين في المكتبات والتوثيق كأحد عناصر المنظومة التربوية تماما كالأساتذة والمعلمين وفتح الآفاق المهنية أمامهم لتقلد مناصب قيادية في التسيير الإداري.
- إدراج عنوان قار غير قابل لتحويل اعتماداته بميزانية المؤسسة التربوية أو المندوبية الجهوية للتربية أو الوزارة مركزيا لاقتناء المؤلفات الجديدة.
- البحث عن طرق لتمويل المكتبات المدرسية من خلال الأنشطة أو الإشهار لبعض المنتوجات ضمن أروقتها بمقابل يوظف في الرفع من مردوديتها.
- إدراج التصرف في المكتبات أو مصادر المعلومات ضمن برامج التفقد الإداري والمالي للمؤسسات التربوية واعتبار عدم تنفيذ البرنامج الخصوصي للوزارة في مجال المكتبات، بما في ذلك عدم صرف الميزانية المخصصة لها، تقصير مهني وخطأ يستدعي المسائلة والعقوبة.
- العمل على خلق مكتبات مدرسية محلية تجمع بها أرصدة مكتبات المنطقة الواحدة.
- الشروع في إعداد دليل للإجراءات وضبط المهام الإدارية والفنية الموكولة للعاملين بالمكتبات المدرسية؛

ب- الحياة المهنية لأعوان سلك المكتبات والتوثيق بوزارة التربية

تخصيص نظام أساسي خاص بسلك المكتبيين بوزارة التربية (المؤسسات التربوية) وذلك لتعدد أوجه الإخلاف بينهم وبين مكتبيي بقية الوزارات وخاصة مكتبيي وزارة الثقافة ومكتبيي وزارة التعليم العالي. فمكتبات المؤسسات التعليم العالي هي مكتبات متخصصة بحكم تخصص المؤسسة الجامعية في حد ذاتها أما مكتبات وزارة الثقافة فهي عمومية ولا تتخصص بجمهور معين دون غيره. أمّا على مستوى حجم الرصيد وعدد العناوين فبالنسبة للمكتبات الجامعية الرصيد يجب أن يتميز بالتجدد ومواكبة التطورات المتعلقة بكل مجال حسب التخصص وذلك بمستوى كاف من التعمق مما يمكن من الاعتماد عليه في البحث العلمي غير أن الرصيد المكتبات المدرسية يجب أن يشمل مراجع تتعلق بالبرامج الرسمية وأخرى تتعلق بالثقافة والأدب والعلوم بصفة عامة. هذا ويجب على المكتبيين بالمؤسسات

التربوية أن يكونوا على اطلاع كامل بالبرامج الرسمية ومكوناتها كما يجب أن تكون لهم خبرات في مناهج التعلم وفي مجال التعامل مع الأطفال.

أمّا بالنسبة للتكوين المستمر لمنتسبي سلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية فنقترح النقاط التالية:

- ضرورة تخصيص برنامج شامل يعتمد على حصر المكتسبات النظرية والمهارات لمنتسبي سلك المكتبات والتوثيق وذلك لكل رتبة أو لمجموعة من الرتب على غرار الرتب المنتمية للصنف "أ" أو "ب" إلخ من جهة وتحديد المستوى الأعلى المرغوب تحقيقه من خلال برنامج التدريب.
- ضرورة ربط الأهداف أو المستوى المراد تحقيقه بواقع المكتبات المدرسية ذلك أن الفجوة بين الجوانب النظرية والحقائق الميدانية تجعل من البرنامج (سياسيا أو غير منطقي) غير قادر على تحقيق أهدافه.
- تحديد كفاءة المكونين والساهرين على إعداد البرنامج الخصوصي لمنتسبي سلك المكتبات والتوثيق وإيجاد الحلول الكفيلة باستقطاب الكفاءات العالية لكل عنصر من عناصر هذا البرنامج الخصوصي.
- التنسيق مع الموارد البشرية لتحديد عدد منتسبي هذا السلك وتوزيعهم في الرتب والتوزيع الجغرافي لمؤسسات عملهم وذلك لأن المتأمل في برنامج التكوين يلحظ غياب التناسب بين منتسبي هذا السلك وبين عدد المقاعد المخصصة بحلقات التكوين كما يرى بكل وضوح الخلط بين منتسبي سلك المكتبات والتوثيق وسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.
- فتح آفاق الارتقاء بالنجاح في برامج دراسية تفوق الرتبة المنتمي لها الموظف مما يحفز المختصين في تطوير مهاراتهم.

قائمة مختصرة بالمراجع الأساسية

- قانون توجيهي عدد 80 لسنة 2002 مؤرخ في 23 جويلية 2002 يتعلق بالتربية والتعليم المدرسي.
- أمر عدد 2762 المؤرخ في تعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لأعوان سلك المكتبات و التوثيق بالإدارات العمومية.
- أمر عدد 3779 لسنة 2009 مؤرخ في 21 ديسمبر 2009 يتعلق بتنظيم وزارة التربية والتكوين ومختلف النصوص التي نقحته.
- أمر عدد 2205 لسنة 2010 مؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتعلق بإحداث المندوبيات الجهوية للتربية وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشمولاتها وطرق تسييرها.
- وزارة التربية / الإحصائيات التربوية، 2017. (وما قبلها)

- Fédération Internationale Des Associations Et Institutions De Bibliothèques (IFLA) / Organisation Des Nations Unies Pour L'éducation, La Science Et La Culture (UNESCO), 2004. Normes IFLA/UNESCO pour les bibliothèques scolaires.
- Association Bibliosuisse, 2014. Normes pour les bibliothèques scolaires, 3ème éd. [document PDF en ligne]. [Consulté le 6 avril 2019]. Disponible à l'adresse : https://bibliosuisse.ch/fr/Dokumente/Shop/Downloads/Normes-bibliotheques-scolaires-2014
- Fédération Internationale des Associations et Institutions de Bibliothèques, 2015. Recommandations de l'IFLA pour la bibliothèque scolaire, 2ème éd. [document PDF en ligne]. [Consulté le 30 décembre 2018]. Disponible à l'adresse : http://www.ifla.org/files/assets/school-libraries-resourcecenters/publications/school-library-guidelines/school-library-guidelines-fr.pdf
- Ministère de l'éducation national (France). Ensemble pour l'école de la confiance, 2018 . [document PDF en ligne]. [Consulté le 5 avril 2019]. Disponible à l'adresse : http://cache.media.education.gouv.fr/file/Rentree_2018-2019/82/9/2018_DPrentree_989829.pdf
- Département de la formation, de la jeunesse et de la culture, 2017. Recommandations et normes pour les bibliothèques scolaires. [document PDF en ligne]. [Consulté le 5 avril 2019]. Disponible à l'adresse : https://www.bcu-lausanne.ch/wp-content/uploads/2017/03/2017_Recommandations-et-normes-biblioth%C3%A8ques-scolaires.pdf

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 1

الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية 2019

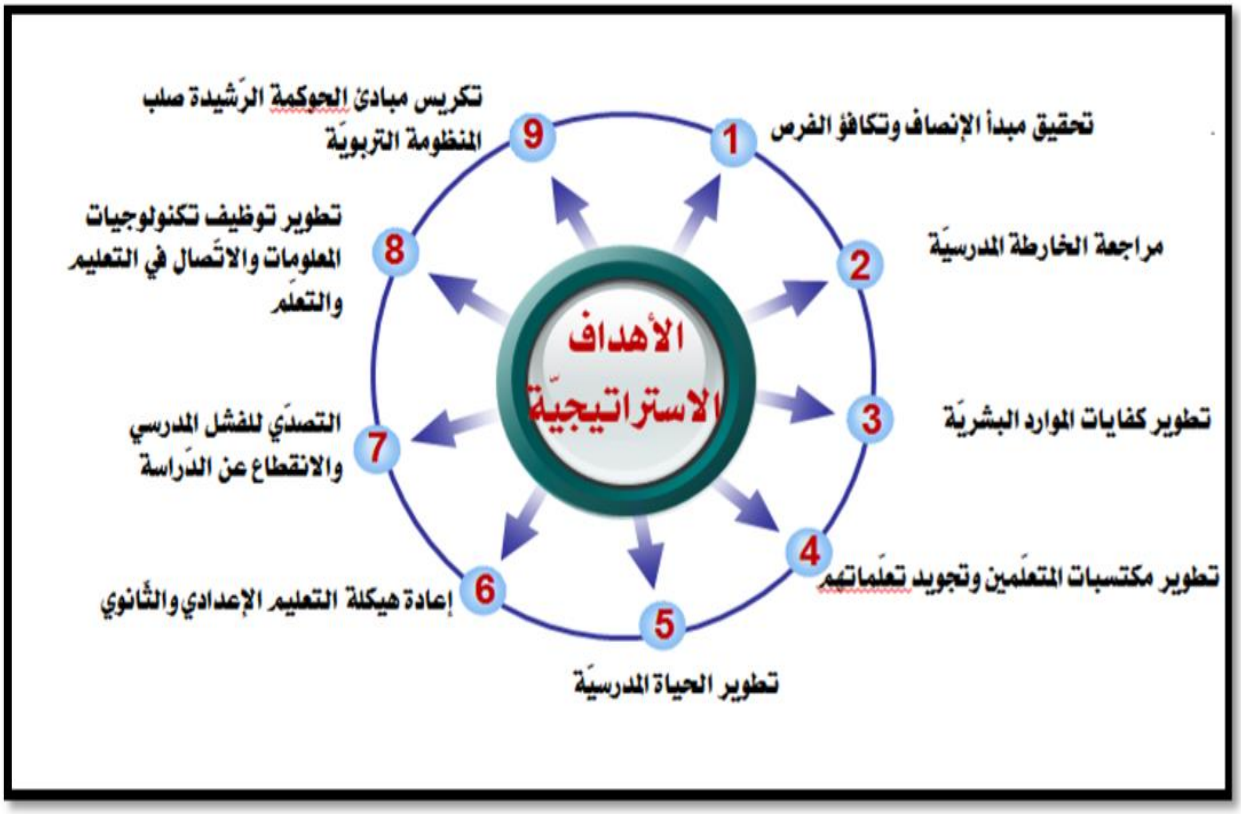

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 2

شبكة المكتبات بوزارة التربية

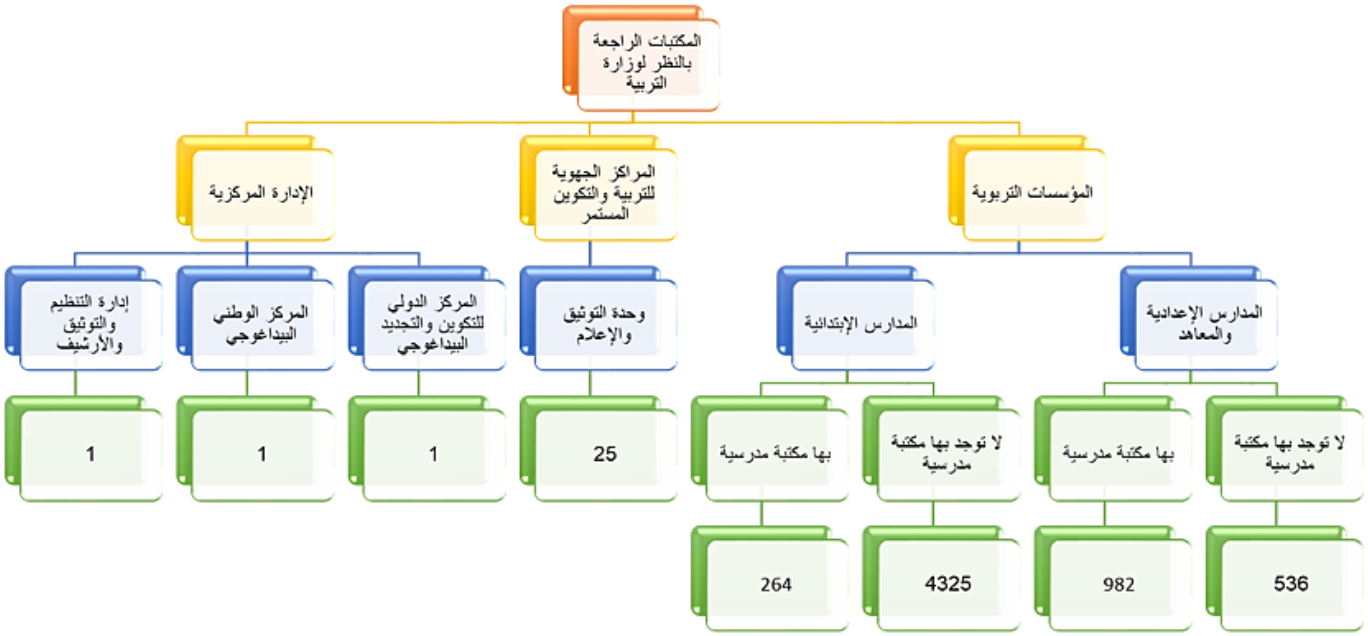

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 3

قائمة النصوص القانونية

المجال	النصوص
التربية والحياة المدرسية	• القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي. • القانون عدد 9 مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002. • أمر عدد 2437 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بتنظيم الحياة المدرسية. • أمر عدد 827 لسنة 2012 مؤرخ في 11 جويلية 2012 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2437 لسنة 2004 التعلق بتنظيم الحياة المدرسية.
الأسلاك	• أمر عدد 2762 لسنة 1999 مؤرخ في 6 ديسمبر 1999 يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لأعوان سلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية.
التنظيم وضبط المشمولات للهياكل	• أمر عدد 1779 لسنة 1998 المؤرخ في 14 سبتمبر 1998 المتعلق بتنظيم وزارة التربية • الأمر عدد 3779 لسنة 2009 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009 والمتعلق بتنظيم وزارة التربية والتكوين. • أمر عدد 463 لسنة 2007 مؤرخ في 6 مارس 2007 يتعلق بضبط تنظيم ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية والتكوين. • أمر عدد 2205 لسنة 2010 مؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتعلق بإحداث المندوبيات الجهوية للتربية وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشمولاتها وطرق تسييرها • أمر عدد 2548 لسنة 2003 مؤرخ في 9 ديسمبر 2003 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر التابعة لوزارة التربية والتكوين.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 4

برنامج التكوين المستمر لأعوان سلك المكتبات والتوثيق

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

برنامج وزارة التّربية في تنفيذ الخطة الوطنية
لتطوير كفاءات الموارد البشريّة
السنة المالية 2016

عنوان المجال	الرمز	المستهدفون	المحاور	الأهداف	المكونون	مدة التكوين	عدد الأعوان	الملاحظات
عمليات التفاوض والصفقات الإدارية	GA 15	إطارات وأعوان من الإدارة المركزية والجهوية العمومية التابعة	- السعية حرية التفاوض طبقا للمعايير المتبعة - المنح الخصوصية لمختلف الأسلاك	إصدار المكونين على إحكام إعداد قائمة خدمات لصعبة حرية التفاوض - إصدار المكونين على كيفية تحيين المنح الخصوصية لمختلف الأسلاك	مختصون من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	04 أيام	فوجان	
الأرشيف	GA 16	كواهي مصرون من الإدارة المركزية	تكوين تكميلي في اللغة الأرشيفية	إصدار المكونين على حذق اللغة الأرشيفية كتابة وقراءة وتحيرا	محتصون	10 أيام	04 افواج	
قانون الوظيفة العمومية والتأديب الإدارية ومجالة الالتزامات والعقود	GA 17	عملة الإدارة المركزية	-الواجبات المهنية -الحقوق والمزايا العامة -الاتصال الإداري وعلاقة الإدارة بالمواطن - مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي	- الالتزام بالواجبات والأخلاقيات المهنية -اكتساب الخبرة على الاتصال الإداري الجيد -تحسين الأداء المهني	مختص في المجال	05 أيام	فوجان	نظير هذه المحاور بمراكز بالجهات الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمر
الأرشيف العام	GA 18	الأرشيفيون	التصرف في الأرشيف الإداري	مزيد التحكم في الوثائق الإدارية	يحدثون بالتنسيق مع إدارة الأرشيف	4 أيام	فوجان	
فهرسة المكتبات الرقمية	GA 19	أعوان هياكل المكتبات والتوثيق	فهرسة المكتبات المدرسية ومراكز التوثيق	إصدار المكونين على تسيير المكتبات المدرسية ومراكز التوثيق		4أيام	فوج واحد	

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

برنامج وزارة التّربية في تنفيذ الخطة الوطنية
لتطوير كفاءات الموارد البشريّة
السنـــة الماليـــة 2017

2- الهدف العام الثاني: تطوير الحوكمة الإدارية والمالية

الأنشطة	عدد الأفواج	مدة التكوين	الفئات	الأهداف	المضامين	المحاور	البعد	الأنشطة/العنوان
يرتكز على تعهد هذا المحور مركزيا إدارة التكوين المستمر	فوج واحد	3 أيام	مختصون في المجال	إجراء تكوين على التصريف في المواعيد الإدارية وغير العادية	التعريف بالمجلة التأديبية والمواعيد الإدارية	المحاور الكبرى للدورات التكوينية	البعد الأول	المواعيد الإدارية
	3 أفواج	يوم واحد		تطوير القدرات لدى المكلفين والأعوان من مختلف الهيكل	التعريف بالمجلة التأديبية للأعوان العموميين وأهم مستجداتها		البعد الثاني	التحليل و الإحصاء في المادة الإدارية
	فوج واحد	يومان		إجراء تكوين على الإجراءات الحديثة في المادة الإدارية	تقنيات التواصل الحديث بالإدارة الإلكترونية		البعد الثالث	تقنيات التواصل الحديث في المادة الإدارية
	فوجان	يومان		التعريف بكيفية استغلال الوقت الضائع من أجل التصرف الرشيد فيه	المواعيد في التصرف في الشؤون العمومية		البعد الرابع	مواعيد التصرف في الشؤون الإدارية والمالية
	فوجان	يومان		إجراء تكوين على حسن التصرف في الأرشيف وطرق الحفظ الحديثة	التصرف الحديث للأرشيف في المؤسسات		البعد الخامس	التقنيات الحديثة للتصرف في الأرشيف

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

برنامج وزارة التربية

في تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير كفاءات الموارد البشرية

السنة المالية 2018